

2024 / 58 .

| |
|---------------------------------------|
| واردات عدد |
| 04 جريدة 2024 |
| B |
| مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي |

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 17 أبريل 2024 بين

حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية والمتعلق ببرنامج

دعم الميزانية العامة للدولة التونسية

فصل وحيد:

تتم الموافقة على اتفاق القرض الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس بتاريخ 17 أبريل 2024 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية بمبلغ قدره خمسون مليون (50.000.000) أورو، والمتعلق ببرنامج دعم الميزانية العامة للدولة التونسية.

2024 / 58 .

2024/58

شرح الأسباب

| |
|---------------------------------------|
| واردات عدد |
| 04 جويلية 2024 |
| مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي |

(مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق قرض بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية يتعلق ببرنامج دعم ميزانية الدولة)

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاق القرض الممضى بتاريخ 17 أفريل 2024 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية والمتعلق ببرنامج دعم ميزانية الدولة وذلك طبقا لمقتضيات الفصل 75 من الدستور.

1- الإطار العام

يندرج اتفاق القرض في إطار تنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة بتاريخ 16 جوان 2021 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية للتعاون من أجل التنمية للفترة 2021-2023 وهي وثيقة إطارية تضبط التوجهات الاستراتيجية ومجالات التعاون ذات الأولوية للبلدين.

كما يندرج القرض الإيطالي لدعم ميزانية الدولة في إطار تنفيذ "البرنامج المشترك لدعم الإصلاحات" الممول من قبل كل من البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية والمؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار والوكالة اليابانية للتعاون الدولي والبنك الإفريقي للتنمية بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي وتحت إشراف وزارة الاقتصاد والتخطيط.

ويهدف البرنامج المشترك لدعم الإصلاحات إلى دعم مجهودات الدولة في تحسين نجاعة المؤسسات العمومية وتعزيز الصلابة الاقتصادية وتطوير الإدماج المالي والاجتماعي وتحفيز القطاع الخاص وتحسين مردودية القطاع العمومي، حيث يقوم على مصفوفة إصلاحات تشمل أربع محاور أساسية وهي:

- (1) تحسين نجاعة قطاعات النقل والطاقة والمياه
- (2) تطوير أداء المؤسسات العمومية وحوكمتها
- (3) تحسين أداء الإدارة العمومية والتصرف في المالية العمومية
- (4) الإدماج المالي والاجتماعي

ويتضمن كل محور عدد من الإجراءات التي تساهم في تحقيق الأهداف المرجوة تم ضبطها بالاشتراك مع الجهات المانحة والتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية بالتنفيذ.

2024/58.

وتتمثل مساهمة الجانب الإيطالي في دعم المحور الأول من البرنامج مع التركيز على الإجراءات المتعلقة بتطوير قطاع الطاقة وهي (أولا) إصدار القرار المتعلق بأنموذج العقد الخاص بنقل الطاقة الكهربائية المنتجة في إطار الإنتاج الذاتي وبيع الفائض من إنتاج الطاقة" ونشره بالرائد الرسمي و (ثانيا) إصدار المقرر الخاص بتحديد تعريفه نقل الطاقة ذات الجهد المتوسط".

2- قيمة التمويل وشروطه

تبلغ قيمة القرض 50 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 168 مليون دينار في شكل دعم مباشر للميزانية، سيتم سحبه في شكل قسط وحيد بعد استكمال الشروط المتعلقة أساسا بدخول اتفاق القرض حيز النفاذ وقيام وزارة الصناعة والمناجم والطاقة بإصدار:

- القرار المتعلق بأنموذج العقد الخاص بنقل الطاقة الكهربائية المنتجة في إطار الإنتاج الذاتي وبيع الفائض من إنتاج الطاقة" ونشره بالرائد الرسمي.
- المقرر الخاص "بتحديد تعريفه نقل الطاقة ذات الجهد المتوسط".

تتمثل الشروط المالية للقرض الممنوح للحكومة التونسية في:

- نسبة فائدة ب 0%
- مدة سداد ب 40 سنة منها 31 سنة إمهال.

كما يتم أيضا، في مرحلة مواءمة لدخول اتفاق القرض حيز النفاذ، إمضاء "اتفاقية مالية" بين البنك المركزي التونسي وصندوق الودائع والقروض الإيطالي (CDP) تتضمن الإجراءات العملية الواجب اتباعها والوثائق المستوجبة فيما يتعلق بسحب القرض الإيطالي الذي يتم بعد دخول هذه الاتفاقية المالية حيز النفاذ.

وتجدر الإشارة أنه وفيما يتعلق بشروط السحب، فقد تم استيفاء إصدار النصوص التالية:

- ✓ قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 8 ديسمبر 2023 والمتعلق بالعقد النموذجي لنقل الكهرباء المنتجة من قبل شركة الإنتاج الذاتي للكهرباء من الطاقات المتجددة وشراء الفوائض من طرف الشركة التونسية للكهرباء والغاز.
- ✓ مقرر رئيسة ديوان وزارة الصناعة والمناجم والطاقة المؤرخ في 12 ديسمبر 2023 يتعلق بضبط تعريفات نقل الكهرباء والإرجاء وشراء فوائض الكهرباء المنتجة من الطاقات المتجددة لغرض الاستهلاك الذاتي.

ذلك هو الغرض من مشروع القانون المصاحب.